مجلة شهرية، محكمة متعددة التخصصات
تعنى بنشر الدراسات والأبحاث في مجالات العلوم
القانونية، الإنسانية، الاجتماعية، والاقتصادية

المدير المسؤول ورئيس التحرير: انس المستقل

مجلة المقالات الدولية

INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

Eighth Issue العدد الثامن

December 2025 دجنبر

e-ISSN : 3085 - 5039 : الرقم المعياري الدولي
Press number : 1/2025 : رقم الصحافة

8

مجلة المقالات الدولية
العدد الثامن، دجنبر 2025
e-ISSN : 3085 - 5039

مجلة المقالات الدولية
INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

كلمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

يسعد مجلة المقالات الدولية أن تضع بين أيدي القراء والباحثين العدد الثامن، في إطار رسالتها الرامية إلى دعم البحث العلمي الرصين وتعزيز ثقافة النشر الأكاديمي الموثوق. ونذكر بفهرسة المجلة ضمن معامل التأثير العربي (AIF)، بما يمثله من اعتراف رسمي وأحد معايير تصنيف الجامعات العربية ضمن أول تصنيف عربي للجامعات. كما نعتز باستمرار إدراج المجلة ضمن International Scientific Indexing (ISI)، في محطة نوعية تعكس ثقة المجتمع العلمي في جودة ما ننشره، وتسهم في توسيع انتشار بحوثنا وتعزيز أثرها العلمي.

وإذ نقدم هذا العدد بما يزخر به من بحوث ودراسات متنوعة، فإننا نؤكد التزامنا الدائم بتحكيم علمي صارم، وأخلاقيات بحثية راسخة، ومعايير جودة وشفافية ثابتة، بما يخدم قيم التميز والمعرفة، ويدعم الباحثين في إنتاج علمي رفيع يسهم في تطوير الفكر والواقع. والله ولي التوفيق

رئيس التحرير

Arab Impact Factor

INTERNATIONAL Scientific Indexing

ISSN INTERNATIONAL STANDARD SERIAL NUMBER
e-ISSN : 3085 - 5039

OPEN ACCESS

ORCID

مجلة المقالات الدولية

INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

IAJ

مجلة علمية، شهرية، محكمة متعددة التخصصات، تعنى بنشر الدراسات والأبحاث في مجالات العلوم الإنسانية، الاجتماعية، والاقتصادية.

الرقم المعياري الدولي: ISSN : 3085 - 5039 رقم الصحافة : Press number: 2025 / 1 العدد 8، دجنبر 2025

اللجان العلمية

أنس المستقل

المدير المسؤول ورئيس التحرير

الهيئة الإستشارية

د. يونس وحالو

نائب العميد المكلف بالبحث العلمي والتعاون الجامعي كلية العلوم القانونية والسياسية جامعة ابن طفيل بالقنيطرة

د. المختار الطبطبي

نائب العميد المكلف بالشؤون البيداغوجية كلية العلوم القانونية واالقتصادية والاجتماعية بعين السبع جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

د. رشيد المدور

أستاذ جامعي جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء عضو المجلس الدستوري سابقا مدير مجلة دفاتر برلمانية

د. سعيد خمري

أستاذ جامعي جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مدير مختبر القانون العام وحقوق الإنسان

د. كمال هشومي

أستاذ جامعي جامعة محمد الخامس بالرباط المنسق البيداغوجي لماستر الدراسات السياسية والمؤسساتية المعمقة

د. مهند العيساوي

مستشار رئيس مجلس النواب العراقي لشؤون الصياغة التشريعية أستاذ القانون العام الدولي في الجامعة العراقية

د. المهدي منشيد

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية واالقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

Riccardo Pelizzo

نائب العميد المكلف بالشؤون الأكاديمية بجامعة نزاربايف بكازاخستان

دة. وفاء الفيلالي

أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سويسي جامعة محمد الخامس بالرباط

دة. صليحة بوعكاكة

أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

لجنة التقرير والتحكيم

د. طه لحميداني

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سويسي محمد الخامس بالرباط

د. عبد الحق بلفقيه

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

د. بدر بوخلوف

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة مولاي إسماعيل بمكناس المدير التنفيذي للمركز الوطني للدراسات القانونية والحقوقية

دة. حكيمة مؤدن

أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مديرة مجلة إصدارات

د. احمد ميساوي

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

د. إبراهيم رضا

أستاذ جامعي كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض بمراكش

د. زكرياء أقنوش

أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية

د. أحمد أعراب

أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات بالناضور

د. إبراهيم أيت وركان

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

د. محمد ملاح

أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات بالناضور

د. عبد الحي الغربة

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

محتويات العدد

3-19	**جدلية الأمن الحدودى وحقوق المهاجرين** سعيد خمري - نعمان محمد
20-33	**الدور التشريعي للمستشار الوزاري المكلف بالشؤون البرلمانية: قراءة في الإطار الدستوري والممارسة العملية** عمر الشرقاوي - خديجة مستفيد
34-58	**فعالية مجلس النواب بالمغرب فى تقييم السياسات العمومية: نموذج الولاية الحادية عشر 2021-2026** هشام وداد
59-83	**التكوين المستمر بين الحاجة لتطوير الموارد البشرية وضرورة تحديث الإطار القانوني** فاطمة الزهراء حبيدة
84-127	**مساهمة الاجتهاد القضائي الدستوري في تجويد الصياغة التشريعية تحقيقا للأمن القانونـي** عزيز الساكت
128-141	**السياسات العمومية الموجهة للشباب بالمغرب بعد دستور 2011: بين طموح التأطير وتحديات التفعيل** عزالدين العمارتي
142-167	**L'impact des Technologies de l'information et de la communication (TIC) sur la croissance économique : cas de la Mauritanie** Ahmed SIDIYA - Mohamed M'HAMDI - Dah BELLAHI
168-187	**La conciliation entre propriété intellectuell et intérêt général dans le cadre juridique marocain** Aziza DAALOUS - El Moukhtar TBITBI
188-201	**Valorisation des Services Écosystémiques Culturels et du Potentiel Écotouristique de la Cédraie du Parc National de Khénifra, Maroc : Une Analyse Prospective** Youssef EL-BAZ
202-216	**Le droit marocain face au défi de la réparation du préjudice écologique : entre inspiration comparée et limites internes** Basma RIZQY
217-230	**Le secret médical à l'épreuve de la santé numérique : enjeux éthiques, juridiques et technologiques** Oussama LOUKILI - Nadia AZDDOU

International Articles Journal
مجلة المقالات الدولية
A peer-reviewed, multidisciplinary journal
مجلة محكمة، متعددة التخصصات
Issue 8, December 2025
العدد 8، دجنبر 2025

السياسات العمومية الموجهة للشباب بالمغرب بعد دستور 2011:
بين طموح التأطير وتحديات التفعيل

Public policies targeting youth in Morocco after the 2011 constitution: Between the ambition of framework development and the challenges of implementation

عزالدين العمارتي
باحث في سلك الدكتوراه
جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء

Azzeddine EL-AMARTI
PhD Researcher
Hassan II University, Casablanca

المستخلص:

يحلل هذا البحث السياسات العمومية الموجهة للشباب بالمغرب بعد دستور 2011، حيث يشكل من هم دون 25 سنة نحو 43% من السكان، وما يتيحه ذلك من فرصة تنموية. ينطلق من مفارقة بين طموح التأطير الدستوري والمؤسساتي والنتائج المتواضعة على الأرض، مثل بطالة الخريجين وضعف المشاركة وأزمة الثقة. يعتمد منهجا تحليليا نقديا قائما على تحليل وثائق قانونية ورسمية وتقارير وطنية ودولية وأدبيات علمية، مستحضرا مفهوم فجوة التنفيذ ونظريات الشرعية. يستعرض الإطار المرجعي والبرامج، ثم يشخص معيقات الحكامة: ضعف التنسيق، غياب التقييم، محدودية الموارد، وتأخر تفعيل المجلس الاستشاري. ويقترح إصلاحات للتنسيق، المشاركة، البيانات، والتشغيل. كما يؤكد ضرورة إرادة سياسية لضمان الالتزام والتمويل.

الكلمات المفتاحية:

السياسات العمومية ؛ الشباب؛ التأطير الدستوري.

Abstract :

This article analyzes Morocco's youth public policies after the 2011 Constitution, noting that under-25s represent about 43% of the population and therefore a major development opportunity. It highlights a central paradox between ambitious constitutional and institutional commitments and limited on-the-ground outcomes, such as graduate unemployment, weak political participation, and a growing crisis of trust. Using a critical analytical method based on legal texts, official strategies, and national/international reports, the study draws on policy implementation "implementation gap" theories and legitimacy/trust frameworks. It first maps the legal-institutional architecture and key programs, then diagnoses governance obstacles: poor inter-ministerial coordination, weak monitoring and evaluation, limited resources, and delays in activating the Advisory Council for Youth and Associative Action. It concludes with practical recommendations on coordination, participation, data systems, and employment.

Keywords :

Public policies; youth; constitutional commitments.

مقدمة:

تمثل فئة الشباب ركيزة أساسية في النسيج الديمغرافي والاجتماعي للمغرب، حيث تشكل هذه الفئة الديمغرافية فرصة تنموية حقيقية. ووفقا للإحصاءات الرسمية، فإن شريحة السكان التي تقل أعمارها عن 25 سنة تمثل حوالي 43% من إجمالي السكان،[1] مما يضع السياسات العمومية الموجهة للشباب في صلب استراتيجيات التنمية الشاملة والمستدامة للبلاد. وقد اكتسبت قضايا الشباب زخما خاصا في سياق التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة عام 2011، حيث لعبت الحركات الشبابية دورا محوريا في المطالبة بالإصلاحات، مما خلق نافذة فرصة فريدة لرفع مستوى الاهتمام الرسمي بهذه الفئة.

استجابة لهذه الدينامية، تبنى المغرب دستورا جديدا في عام 2011، والذي أرسى لأول مرة إطارا قانونيا متقدما يكرس حقوق الشباب ويلزم السلطات العمومية بالنهوض بأوضاعهم. غير أن العقد الذي تلا هذا التحول الدستوري كشف عن مفارقة مركزية تشكل جوهر هذه الدراسة: وجود فجوة عميقة بين طموح التأطير التشريعي والمؤسساتي من جهة، وتحديات التفعيل والواقع المعيش للشباب من جهة أخرى. فعلى الرغم من بلورة استراتيجيات وطنية طموحة وإطلاق برامج قطاعية متعددة، لا تزال مؤشرات رئيسية، كبطالة الشباب المرتفعة خاصة بين حاملي الشهادات، وضعف المشاركة السياسية، وأزمة الثقة المتنامية تجاه المؤسسات، تطرح تساؤلات جدية حول فعالية النموذج المعتمد.

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يعالج قضية استراتيجية لمستقبل المغرب، فيقدم تحليلا نقديا للفجوة بين الطموح التشريعي لسياسات الشباب بعد دستور 2011 والواقع المتعثر لتنفيذها. ومن خلال تشخيص معيقات الحكامة وأسباب أزمة الثقة المتنامية لدى الشباب، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم توصيات عملية لصناع القرار والمساهمة في النقاش العمومي حول سبل تفعيل دور الشباب كرافعة حقيقية للتنمية.

بناء على ذلك، تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذه الورقة البحثية حول السؤال التالي: إلى أي حد نجحت السياسات العمومية المغربية الموجهة للشباب بعد 2011 في ترجمة طموحاتها التأسيسية إلى نتائج ملموسة، وما هي أبرز المعيقات البنيوية التي تحول دون تفعيلها بفاعلية؟

للإجابة على هذه الإشكالية نتبع من خلال هذه الدراسة منهجا تحليليا نقديا يرتكز على تحليل المضمون النوعي لمجموعة من الوثائق الأولية والثانوية. تشمل العينة الوثائقية المختارة النصوص القانونية والتأسيسية (دستور 2011، القوانين المنظمة)، والوثائق الرسمية (الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب، تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي)، بالإضافة إلى بيانات وتقارير صادرة عن مؤسسات وطنية (المندوبية السامية للتخطيط) ودولية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية). كما تم تدعيم

[1] منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، تعزيز استقلالية وثقة الشباب في المغرب، باريس: OECD، 2021، ص. 4.

التحليل بمراجعة الأدبيات الأكاديمية ذات الصلة. ومن المهم الإشارة إلى أن حدود هذه الدراسة تكمن في اعتمادها على تحليل الوثائق المتاحة دون إجراء عمل ميداني (مقابلات أو استبيانات)، مما يجعل خلاصاتها مرتبطة بالخطاب الرسمي والتحليلات المؤسساتية بشكل أساسي.

وينطلق تحليلنا من منظور نظري يتقاطع فيه حقلان أساسيان في العلوم السياسية. أولاً، نستند إلى نظريات تنفيذ السياسات العمومية، وتحديدا مفهوم "فجوة التنفيذ". يساعد هذا المفهوم في تفسير الهوة بين السياسات المعدة بشكل جيد على الورق والنتائج على أرض الواقع، وهو ما يتجلى بوضوح في حالة الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب. ثانيا، نستحضر نظريات الشرعية وأزمة الثقة، التي ترى أن فشل المؤسسات في الاستجابة لتطلعات المواطنين، خاصة الشباب، يؤدي إلى تآكل الثقة في النظام السياسي برمته. هذا الإطار المزدوج يسمح لنا بتجاوز مجرد الوصف نحو تفسير أعمق لأسباب تعثر السياسات الشبابية في المغرب. وتنقسم بنية التحليل إلى مبحثين رئيسيين: يتناول المبحث الأول توصيف الإطار المرجعي وخريطة السياسات العمومية الموجهة للشباب، من خلال استعراض الأسس الدستورية والفاعلين المؤسساتيين، وتقديم بانوراما للاستراتيجيات والبرامج القطاعية. أما المبحث الثاني، فينتقل إلى تحليل نقدي معمق لحكامة هذه السياسات، مشخصا معيقات التنفيذ، ليخلص في النهاية إلى تقديم توصيات عملية تهدف إلى استشراف آفاق نموذج جديد أكثر فاعلية واستجابة لتطلعات الشباب المغربي.

المبحث الأول:
الإطار المرجعي وخريطة السياسات العمومية الموجهة للشباب

يسعى هذا المبحث إلى رسم معالم المشهد الرسمي للسياسات الشبابية في المغرب بعد دستور 2011. يتم ذلك عبر تفكيك الهندسة القانونية والمؤسساتية التي أقيمت لتأطير العمل الحكومي في هذا المجال، ثم استعراض أبرز المبادرات الاستراتيجية والبرامجية التي تم إطلاقها، بهدف تقديم صورة شاملة عن "ماذا" تم التخطيط له، قبل الانتقال في المبحث الثاني لتحليل "لماذا" بقيت الكثير من الأهداف بعيدة المنال.

المطلب الأول: الأسس الدستورية والفاعلون المؤسساتيون في هندسة سياسات الشباب

شكل دستور 2011 نقطة تحول مفصلية في تعاطي الدولة مع قضايا الشباب، حيث انتقل بها من مجال الرعاية الاجتماعية التقليدية إلى مصاف الحقوق الدستورية الراسخة. يمثل الفصل 33 من الدستور حجر الزاوية في هذا الصرح القانوني، إذ يلزم السلطات العمومية صراحة بـ "اتخاذ التدابير الملائمة لتوسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد"، ومساعدتهم على الاندماج في الحياة النشيطة والجمعوية، وتيسير ولوجهم إلى مختلف مجالات الإبداع.[2] هذا التكريس

[2] المملكة المغربية، دستور المملكة المغربية (الرباط: الأمانة العامة للحكومة، 2011)، الفصل 33.

الدستوري لم يقتصر على إعلان المبادئ، بل اقترن بآلية مؤسساتية تهدف إلى أجرأته، وهي إحداث "المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي" كهيئة دستورية استشارية تعنى بدراسة وتتبع قضايا الشباب واقتراح السياسات الكفيلة بتحسين أوضاعهم.[3]

على المستوى التنفيذي، يتسم المشهد المؤسساتي بتعدد الفاعلين وتداخل الاختصاصات. تاريخيا، أنيطت مهمة تدبير ملف الشباب بالوزارة المكلفة بقطاع الشباب (التي تغيرت تسميتها مرارا، لتصبح حاليا جزءا من وزارة الشباب والثقافة والتواصل)، والتي يتركز دورها التقليدي في إدارة شبكة دور الشباب وتقديم برامج التنشيط الثقافي والرياضي.[4] إلا أن الطبيعة الأفقية والمستعرضة لقضايا الشباب فرضت تدخل وزارات أخرى ذات ثقل أكبر، كوزارة التربية الوطنية، ووزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات، ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية، مما خلق فسيفساء من المتدخلين. يضاف إلى هؤلاء فاعلون مؤسساتيون آخرون يلعبون أدوارا حيوية، كالمندوبية السامية للتخطيط التي توفر البيانات الإحصائية الأساسية،[5] والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تنفذ برامج للقرب تستهدف الإدماج الاقتصادي للشباب،[6] والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي يقدم تقييمات نقدية وتوصيات استراتيجية دورية حول سياسات الشباب.[7]

وفي خضم هذا التعدد، يبرز "المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي" كحالة نموذجية تجسد المفارقة بين الطموح الدستوري والواقع التنفيذي. فعلى الرغم من التنصيص عليه في دستور 2011 وصدور القانون المنظم له سنة 2018،[8] فإن هذه المؤسسة التي علقت عليها آمال كبيرة لتكون صوت الشباب الرسمي ومنصة للحوار المؤسساتي، لم يتم تفعيلها بشكل كامل إلى حدود أواخر سنة 2025. وقد أثار هذا التأخير الطويل انتقادات واسعة من قبل المجتمع المدني والفاعلين السياسيين، الذين اعتبروه

[3] المملكة المغربية، دستور المملكة، الفصل 170.

[4] وزارة الشباب والثقافة والتواصل، "مهام الوزارة"، الولوج 15 أكتوبر 2025، https://mjcc.gov.ma.

[5] المندوبية السامية للتخطيط، بحث وطني حول الشباب 2011 – تقرير تركيبي (الرباط: المندوبية السامية للتخطيط، 2011).

[6] التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، "برنامج تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب"، الولوج 15 أكتوبر 2025، https://www.indh.ma.

[7] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مبادرة وطنية جديدة مندمجة لفائدة الشباب المغربي (الرباط: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2020).

[8] الظهير الشريف رقم 1.18.06 الصادر في 5 جمادى الأولى 1439 (23 يناير 2018) بتنفيذ القانون رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، الجريدة الرسمية عدد 6640.

"هدرا للزمن" وإشارة مقلقة حول مدى جدية الالتزام بالمقاربة التشاركية.[9] إن عدم تفعيل المجلس يتجاوز كونه مجرد تأخير إداري؛ فهو يمثل فشلا رمزيا عميقا، إذ أن تجميد هيئة دستورية أنشئت خصيصا لتعزيز الحوار مع الشباب يبعث برسالة مفادها أن المشاركة الشبابية المؤسساتية ليست أولوية حقيقية. هذا التصور يغذي بشكل مباشر أزمة الثقة والعزوف السياسي لدى شريحة واسعة من الشباب، الذين يرون في المجلس غير المفعل دليلا ملموسا على الهوة الفاصلة بين الخطاب الرسمي والممارسة الفعلية.

المطلب الثاني: بانوراما الاستراتيجيات والبرامج القطاعية: من الرؤية المندمجة إلى التدخلات المجزأة

سعيا لترجمة الالتزامات الدستورية إلى خطط عمل، شهد العقد الماضي إطلاق مجموعة من الاستراتيجيات والبرامج التي استهدفت الشباب. غير أن هذا المشهد اتسم بالانتقال من محاولة التخطيط المندمج إلى واقع التدخلات القطاعية المتفرقة.

تعد "الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 2015-2030" المحاولة الأبرز والأكثر طموحا لوضع إطار شمولي ومتكامل لسياسات الشباب. تم إعداد هذه الوثيقة بمنهجية تشاركية وبدعم من منظمات دولية،[10] وحددت رؤية واضحة ترتكز على خمسة محاور استراتيجية: (1) تحسين الفرص الاقتصادية والتشغيل، (2) الولوج إلى الخدمات الأساسية وتقليص الفوارق، (3) تعزيز المشاركة المدنية، (4) النهوض بالقيم وحقوق الإنسان، و(5) تقوية الحكامة وآليات التتبع.[11] ورغم جودة تصميمها، حيث اعتبرت نموذجا للتخطيط الاستراتيجي، إلا أن هذه الاستراتيجية واجهت تعثرا كبيرا في مرحلة التنفيذ. فبعد المصادقة عليها في مجلس الحكومة، لم تحظ بالتصديق على المستوى الأعلى في المجلس الوزاري، وهو ما أفقدها الزخم السياسي والإلزامية المالية اللازمة لتفعيلها.[12] ونتيجة لذلك، بقيت الاستراتيجية حبرا على ورق إلى حد كبير، وهو ما أكدته تقارير لاحقة وصفتها بأنها "أقبرت" أو "توقفت"،[13] مفسحة المجال لبروز برامج قطاعية متناثرة تفتقر إلى خيط ناظم.

في ظل غياب هذا الإطار الموحد، برزت تدخلات قطاعية متعددة، يمكن تصنيفها كالتالي:

---

[9] ملتمس إلى الملك محمد السادس لتفعيل "المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي"، شفاف، 10 أكتوبر 2025، https://chafaf.ma.

[10] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مبادرة وطنية جديدة، 14.

[11] محاور الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب"، في مبادرة وطنية جديدة مندمجة لفائدة الشباب المغربي (الرباط: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2020)، 25.

[12] WYDE Civic Engagement & European Partnership for Democracy, A Comparative Analysis on National Youth Policies (Brussels: WYDE/EPD, 2024), 28.

[13] عبد الواحد زيات، "أكبر مشروع شبابي في المغرب تعرض للإقبار"، ريتاج بريس، 22 فبراير 2024، https://ritajepress.com.

1. **التعليم والتكوين:** ركزت الجهود على "الرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم 2015-2030"، التي هدفت إلى تعميم التعليم وتقليص الهدر المدرسي. وقد تم تنفيذ برامج داعمة مثل برنامج "تيسير" للدعم المالي للأسر.[14] كما تم إيلاء اهتمام خاص بالتكوين المهني عبر إطلاق "مدن المهن والكفاءات" بهدف ملاءمة التكوين مع حاجيات سوق الشغل. ورغم هذه الجهود، وتحقيق تقدم ملحوظ في محو الأمية لدى الشباب،[15] فإن معضلة بطالة الخريجين لا تزال قائمة بحدة، حيث تشير البيانات إلى أن الحصول على شهادة جامعية لم يعد يضمن بالضرورة ولوج سوق العمل، مما يعكس استمرار وجود اختلال هيكلي بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات الاقتصاد.[16]
2. **التشغيل والإدماج الاقتصادي:** يظل هذا المجال التحدي الأكبر، وقد شهد إطلاق سلسلة من البرامج المتتابعة. فبالإضافة إلى "الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2015-2025"، تم اعتماد برامج متنوعة مثل "إدماج" و"تأهيل". ومؤخرا، وفي سياق ما بعد الجائحة، أطلقت الحكومة برنامجي "أوراش" الذي يهدف إلى خلق فرص عمل مؤقتة في أشغال عامة، و"فرصة" لدعم وتمويل المشاريع الصغيرة.[17] كما يمثل برنامج "انطلاقة" محاولة لتيسير الولوج إلى التمويل البنكي للمقاولين الشباب. بالإضافة إلى ذلك، ركزت المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2019-2023) بشكل خاص على الشباب عبر إنشاء "منصات للشباب" على المستوى الإقليمي لتقديم خدمات التوجيه والمواكبة.[18] يوضح الجدول التالي أبرز هذه البرامج.

البرنامج	سنة الإطلاق	الهدف الرئيسي	الفئة المستهدفة	الآلية	النتائج/الأهداف المعلنة
انطلاقة (Intelaka)	2019	دعم ريادة الأعمال	المقاولون الشباب وحاملو المشاريع	قروض بنكية بفوائد مدعومة	تمويل 13,000 مشروع سنويا

[14] وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، "برنامج تيسير"، الولوج 16 أكتوبر 2025.

[15] لمندوبية السامية للتخطيط، نحو تنمية دامجة في المغرب (الرباط: المندوبية السامية للتخطيط، 2023(، 12.

[16] تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يكشف أزمة إدماج الشباب في سوق الشغل"، رصيف24، 15 أكتوبر 2025، https://raseef24.com.

[17] أوراش ومنجزات إصلاح وتطوير المنظومة التعليمية"، بوابة الحكومة المغربية، الولوج 16 أكتوبر 2025، https://alhoukouma.gov.ma.

[18] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مبادرة وطنية جديدة، 35.

البرنامج	سنة الإطلاق	الهدف الرئيسي	الفئة المستهدفة	الآلية	النتائج/الأهداف المعلنة
أوراش (Awrach)	2022	خلق فرص عمل مؤقتة	الشباب غير المؤهلين والباحثون عن عمل	عقود عمل مؤقتة في أوراش عامة	خلق 250,000 فرصة خلال سنتين
فرصة (Forsa)	2022	تمويل ومواكبة المشاريع الصغيرة	حاملو الأفكار والمشاريع الشبابية	قروض شرف (بدون فائدة) ومواكبة	تمويل 10,000 مشروع سنويا
منصات الشباب (INDH)	2019	التوجيه والمواكبة والإدماج الاقتصادي	الشباب الباحثون عن عمل أو تكوين	فضاءات للقرب تقدم خدمات متكاملة	إنشاء 82 منصة واستقبال عشرات الآلاف من الشباب

المصدر: من إعداد الباحث، بناء على معطيات وتقارير رسمية صادرة عن الجهات المشرفة على البرامج المذكورة.

3. **المشاركة المدنية والسياسية:** اتسمت الإجراءات في هذا المجال بالتذبذب. ففي انتخابات 2011، تم اعتماد لائحة وطنية للشباب ضمنت دخول 30 نائبا شابا إلى البرلمان، في خطوة اعتبرت إيجابية لتعزيز التمثيلية، استمرت التجربة في الانتخابات التشريعية لسنة 2016.[19] غير أن هذا الإجراء المؤقت تم التخلي عنه في الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2021، مما أدى إلى تراجع تمثيل الشباب مجددا على مستوى مجلس النواب. على الصعيد المحلي، ورغم أن القوانين التنظيمية للجماعات الترابية نصت على إمكانية إحداث هيئات استشارية للشباب، فإن تفعيلها بقي متفاوتا ومحدود الأثر في معظم الحالات.[20]

[19] M. Garcia de Paredes and T. Desrues, "Unravelling the adoption of youth quotas in African hybrid regimes: evidence from Morocco," Journal of Modern African Studies 59, no. 1 (2021): 41–58.

[20] وزارة الداخلية – المديرية العامة للجماعات الترابية، دليل إحداث وتفعيل آليات الحوار والتشاور للجماعات الترابية (الرباط: وزارة الداخلية، 2019.)

المبحث الثاني:
تحليل حكامة السياسات الشبابية واستشراف آفاق التطوير

بعد استعراض الإطار المرجعي والبرامجي، ينتقل هذا المبحث إلى تحليل نقدي معمق، باحثا في الأسباب الكامنة وراء الفجوة بين الطموحات المعلنة والنتائج المحققة. يركز التحليل على تشريح معيقات الحكامة التي حالت دون تفعيل السياسات الشبابية بفعالية، ليخلص إلى تقديم رؤية استشرافية ومجموعة من التوصيات العملية لتجاوز النموذج القائم.

المطلب الأول: معيقات الحكامة وفجوة التنفيذ: تشريح إخفاقات النموذج القائم

يمكن إرجاع القصور في أداء السياسات العمومية الموجهة للشباب إلى مجموعة من المعيقات البنيوية المتشابكة، التي تتعلق بآليات الحكامة، ونقص التنسيق، وغياب التقييم، والتي أفضت مجتمعة إلى أزمة ثقة عميقة.

1.عجز التنسيق و"حكامة الصوامع":

يتمثل الضعف الهيكلي الأبرز في غياب آلية فعالة للتنسيق بين الوزارات. فقد استمرت السياسات حبيسة "صوامع" قطاعية، حيث يعمل كل قطاع بشكل منعزل عن الآخر. فوزارة التربية الوطنية تركز على إصلاح التعليم، ووزارة التشغيل تطلق برامجها الخاصة، ووزارة الشباب تنهمك في التنشيط الثقافي، دون وجود قيادة استراتيجية تضمن التكامل والانسجام بين هذه التدخلات. وقد أشارت تقارير لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى أن التنسيق بين القطاعات غالبا ما يتم "بشكل ظرفي وغير مؤسساتي"، مع غياب هيئة توجيهية عليا لتتبع تنفيذ السياسات الشبابية.[21] إن هذا الوضع ليس مجرد قصور إداري، بل هو نتاج نظام حوافز يعزز الانعزال. فكل وزارة تمتلك ميزانيتها وأجندتها ومؤشرات أدائها الخاصة، والتعاون في ملف أفقي كالشباب يتطلب تقاسم الموارد والمسؤوليات، وهو ما قد يكون معقدا إداريا ومحفوفا بالمخاطر سياسيا. لذلك، يصبح من الأسهل على كل قطاع إطلاق مبادرته الخاصة، التي تحمل بصمته وتكون سريعة الظهور إعلاميا، بدلا من الانخراط في العمل الشاق وطويل الأمد الذي تتطلبه استراتيجية وطنية مندمجة. هذا السلوك المؤسساتي يفسر تكاثر البرامج المجزأة، التي قد تبدو نشطة على السطح، لكنها تترك المشاكل الهيكلية الأساسية دون معالجة.

[21] منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OCDE) ، Renforcer l’autonomie et la confiance des jeunes au Maroc (Paris: Éditions OCDE, 2021), 98.

2. فجوة البيانات والتقييم:

هناك غياب شبه تام لثقافة الرصد والتقييم المبني على الأدلة. فآخر بحث وطني شامل ومخصص للشباب يعود إلى سنة 2011،[22] مما يعني أن صناع القرار يعملون في كثير من الأحيان استنادا إلى بيانات متقادمة قد لا تعكس الواقع المتغير لتطلعات الشباب وأوضاعهم. علاوة على ذلك، غالبا ما يتم إطلاق البرامج دون تحديد مؤشرات أثر واضحة وقابلة للقياس، تتجاوز مجرد إحصاء عدد المستفيدين. فبرنامج مثل "أوراش"، على سبيل المثال، تم تقييمه بناء على تحقيق الهدف الكمي لعدد المستفيدين،[23] لكن السؤال الجوهري حول أثره طويل الأمد – كم منهم حصل على عمل مستدام بعد انتهاء البرنامج؟ – يبقى بلا إجابة. إن هذا النقص في التغذية الراجعة المستندة إلى البيانات يمنع التعلم المؤسساتي وتصويب السياسات، ويؤدي إلى تكرار دورات من التدخلات غير الفعالة.

4. أزمة الثقة كعرض ونتيجة:

تعتبر أزمة الثقة المتجذرة بين الشباب والمؤسسات العمومية النتيجة النهائية لإخفاقات الحكامة المذكورة. وتكشف استطلاعات الرأي عن أرقام مقلقة تعكس عمق هذه الأزمة: فقد عبر 17% فقط من الشباب عن ثقتهم في الحكومة،[24] بينما يعتقد 90% منهم أن الفساد يؤثر بشدة على فرصهم، ويرى أكثر من نصفهم أن الدولة لا تعمل بجدية لمكافحة الفساد أو لتوفير فرص الشغل.[25] هذه الأرقام لا تأتي من فراغ، بل هي انعكاس مباشر للتجربة المعيشة التي يواجهها الشباب، حيث تتناقض الوعود الدستورية الرنانة مع واقع البطالة، وصعوبة الولوج إلى الخدمات، والشعور بالإقصاء. وتتجلى هذه الحالة من فقدان الأمل بشكل واضح في الرغبة المرتفعة في الهجرة، حيث صرح أكثر من نصف الشباب بأنهم فكروا في مغادرة البلاد بحثا عن فرص أفضل،[26] مما يحول "النزيف الديمغرافي" إلى واقع ملموس يهدد مستقبل البلاد.

5. عدم تطابق الموارد مع حجم التحديات:

---

[22] المندوبية السامية للتخطيط، بحث وطني حول الشباب 2011.

[23] السكوري: برنامج 'أوراش' أثمر عن تشغيل 22 ألف شخص خلال أربعة أشهر"، العمق المغربي، 15 أكتوبر 2025، https://al3omk.com.

[24] منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، Renforcer l'autonomie، 25.

[25] تقرير استطلاع رأي حول ثقة الشباب المغربي في المستقبل"، معهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية، 20 مايو 2024، https://sms-institute.com.

[26] المجلس الاقتصادي والاجتماعي يدق ناقوس خطر وضعية الشباب"، الجريدة 24، 15 أكتوبر 2025، https://aljarida24.ma.

على الرغم من تعدد البرامج، فإن الموارد المالية والبشرية المخصصة لقضايا الشباب تظل غير كافية لمواجهة حجم التحديات. فميزانية الوزارة المكلفة بالشباب بقيت محدودة تاريخيا، ولا تسمح لها بلعب دور قيادي في تنسيق سياسة وطنية شاملة.[27] كما أن الجماعات الترابية، التي أناط بها القانون أدوارا مهمة في النهوض بالشباب على المستوى المحلي، لا تزال تفتقر في معظمها إلى القدرات التقنية والموارد المالية اللازمة لتصميم وتنفيذ برامج فعالة ومستدامة، مما يجعل تدخلاتها محدودة الأثر.[28]

المطلب الثاني: نحو نموذج متجدد: الخلاصات والتوصيات العملية لسياسة شبابية فاعلة

يكشف التحليل النقدي عن صورة مركبة للسياسات الشبابية في المغرب، تتجاور فيها نقاط قوة واعدة مع مكامن قصور بنيوية. فمن جهة، يمتلك المغرب إطارا دستوريا وتشريعيا متقدما، ووعيا سياسيا عالي المستوى بأهمية قضية الشباب، وهو ما تجسده الخطابات الملكية المتكررة التي تدعو إلى إيلاء اهتمام خاص لهذه الفئة. كما تم تحقيق تقدم في بعض المؤشرات الأساسية كمحو الأمية والتمدرس. لكن من جهة أخرى، تعاني هذه السياسات من فجوة تنفيذ مزمنة، وضعف هيكلي في التنسيق، وقصور في آليات التقييم، مما أفضى إلى أزمة ثقة عميقة. انطلاقا من هذا التشخيص، ومن أجل الانتقال من نموذج "تعداد المشاكل" إلى "تنفيذ الحلول"، نقترح التوصيات العملية التالية:

1. على مستوى الحكامة والقيادة الاستراتيجية:

- **إنشاء هيئة تنسيق عليا ودائمة:** يوصى بالإحداث الفوري لـ "لجنة بين وزارية دائمة للشباب" برئاسة رئيس الحكومة، تعقد اجتماعاتها بشكل دوري (ربع سنوي مثلا) وتتمتع بصلاحيات حقيقية لضمان التنسيق بين القطاعات، وتتبع تنفيذ الالتزامات، ومساءلة الفاعلين. هذا الإجراء من شأنه أن يضع حدا لتشتت الجهود ويوفر قيادة موحدة للسياسات العمومية الموجهة للشباب.[29]
- **إطلاق استراتيجية وطنية جديدة وملزمة:** يجب صياغة "استراتيجية وطنية مندمجة للشباب" جديدة، تتميز بالواقعية والتركيز على عدد محدود من الأولويات القابلة للقياس. والأهم من ذلك، يجب أن تتم المصادقة عليها في المجلس الوزاري لضمان إلزاميتها السياسية والمالية للحكومات المتعاقبة. وينبغي أن تبنى هذه الاستراتيجية على مقاربة تشاركية حقيقية، تشرك الشباب ومنظمات المجتمع المدني في جميع مراحل صياغتها.[30]

---

[27] منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، Renforcer l'autonomie، 102.

[28] "السياسات العمومية المرتبطة بالشباب"، مجلس المستشارين، 2022، https://chambredesconseillers.ma.

[29] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مبادرة وطنية جديدة، 5.

[30] إعادة صياغة السياسات العمومية الموجهة للشباب على ضوء المتغيرات الجديدة"، مجلس المستشارين، 2022.

2. على مستوى المشاركة وبناء الثقة:

- **التفعيل الفوري للمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي:** لم يعد تأخير تفعيل هذه المؤسسة الدستورية مقبولا. يجب الإسراع بتنصيب أعضائه وتوفير الموارد اللازمة له ليضطلع بدوره كفضاء رسمي للحوار والتشاور، وهو ما سيمثل خطوة أولى ضرورية لإعادة بناء جسور الثقة مع الشباب.
- **مأسسة المشاركة على المستوى المحلي:** ينبغي إلزام الجماعات الترابية بإحداث وتفعيل الهيئات الاستشارية للشباب المنصوص عليها في القانون، مع دعم قدراتها التقنية والمالية، وربط جزء من الدعم المالي الموجه لها بمدى نجاحها في إشراك الشباب في تدبير الشأن المحلي.

3. على مستوى البيانات والتقييم:

- **تأسيس مرصد وطني للشباب:** يقترح إنشاء "مرصد وطني للشباب" كهيئة مستقلة تعنى بجمع البيانات وتحليلها بشكل دوري، وإجراء مسوحات وطنية منتظمة حول أوضاع الشباب. ويقوم المرصد بإصدار تقرير سنوي بعنوان "حال الشباب في المغرب"، يقدم لصناع القرار والعموم تقييما موضوعيا لمدى تقدم السياسات ويوصي بالتعديلات اللازمة. هذا من شأنه أن يرسخ ثقافة صنع القرار المبني على الأدلة.[31]

4. على مستوى التشغيل والإدماج الاقتصادي:

- **الانتقال من البرامج المؤقتة إلى الإصلاحات الهيكلية:** بدل التركيز على برامج التشغيل المؤقتة، يجب توجيه الجهود نحو إصلاحات بنيوية تعالج الاختلال بين نظام التعليم وسوق الشغل. ويشمل ذلك مراجعة جذرية لمناهج التكوين المهني والتعليم العالي لربطها باحتياجات القطاعات الاقتصادية الواعدة.
- **دعم ريادة الأعمال بشكل مستدام:** ينبغي تطوير برامج دعم المقاولة الذاتية لتتجاوز مجرد التمويل، وتشمل مواكبة تقنية وإدارية طويلة الأمد، وتبسيط المساطر الإدارية، وتخصيص حصص من الصفقات العمومية للمقاولات الناشئة التي يؤسسها الشباب.

[31] منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، Renforcer l'autonomie، 18.

خاتمة

في نهاية هذا التحليل، يتضح أن التحدي الذي يواجه السياسات العمومية الموجهة للشباب في المغرب ليس تحدي طموح أو رؤية، بل هو بالأساس تحدي حكامة وتنفيذ. لقد نجح المغرب في بناء صرح تشريعي ومؤسساتي متقدم على الورق، لكنه تعثر في ترجمة هذا الصرح إلى واقع ملموس يغير حياة الشباب نحو الأفضل. إن الفجوة بين الخطاب الرسمي والتجربة المعيشة، وضعف التنسيق، وغياب التقييم المنهجي، كلها عوامل أدت إلى إهدار جزء من طاقات جيل كامل، وعمقت الشعور بالإحباط وانعدام الثقة.

وهي مفارقة لا تقتصر على المغرب وحده، بل تعكس تحديا مشتركا تواجهه العديد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي تبنت خطابات إصلاحية موجهة للشباب بعد تحولات 2011، لكنها اصطدمت بنفس المعيقات البنيوية في التنفيذ، كما هو الحال في التجربتين التونسية والأردنية. هذا التشابه الإقليمي يؤكد أن التحدي يتجاوز السياق المحلي ليعكس أزمة أعمق في نماذج الحكامة السائدة بالمنطقة.

إن التوصيات المقترحة لا تمثل حلولا سحرية، بل هي خارطة طريق نحو إصلاح منهجي يتطلب إرادة سياسية حازمة ومستمرة. فالاستثمار الفعال في الشباب لم يعد مجرد سياسة قطاعية، بل هو الرهان الاستراتيجي الأكبر لمستقبل المغرب. وفي ظل اقتراب موعد انغلاق "النافذة الديمغرافية" في أفق عام 2040،[32] يصبح استغلال هذا الرأسمال البشري الثمين مسألة ملحة لا تحتمل المزيد من التأجيل. إن نجاح المغرب في تحقيق نموذجه التنموي الجديد مرتبط بشكل وثيق بقدرته على تحويل شبابه من "مشكلة" اجتماعية إلى محرك رئيسي للتنمية والابتكار والاستقرار.

[32] حمد رضى شامي، "تقديم مخرجات رأي المجلس حول شباب"NEET ، أمازيغ بريس، 8 مايو 2024، https://amadalamazigh.press.ma.

لائحة المراجع

السكوري: برنامج 'أوراش' أثمر عن تشغيل 22 ألف شخص خلال أربعة أشهر". العمق المغربي، 15 أكتوبر 2025. https://al3omk.com/1033154.html.

"السياسات العمومية المرتبطة بالشباب". وثيقة عمل. الرباط: مجلس المستشارين، 2022. https://chambredesconseillers.ma/docs/السياسات%20العمومية/السياسات%20العمومية%20المرتبطة%20بالشباب.pdf.

"المجلس الاقتصادي والاجتماعي يدق ناقوس خطر وضعية الشباب". الجريدة 24، 15 أكتوبر 2025. https://aljarida24.ma/p/actualites/325327/.

"تقرير استطلاع رأي حول ثقة الشباب المغربي في المستقبل". الدار البيضاء: معهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية، 20 مايو 2024. https://sms-institute.com/تقرير-استطلاع-رأي-حول-ثقة-الشباب-الم/.

"تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يكشف أزمة إدماج الشباب في سوق الشغل". رصيف24، 15 أكتوبر 2025. https://raseef24.com/تقرير-المجلس-الاقتصادي-حول-بطالة-الشب/.

"ملتمس إلى الملك محمد السادس لتفعيل 'المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي'". شفاف، 10 أكتوبر 2025. https://chafaf.ma.

زيات، عبد الواحد. "أكبر مشروع شبابي في المغرب تعرض للإقبار". ريتاج بريس، 22 فبراير 2024. https://ritajepress.com/137960/.

شامي، أحمد رضى. "تقديم مخرجات رأي المجلس حول شباب NEET". أمازيغ بريس، 8 مايو 2024. https://amadalamazigh.press.ma.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. مبادرة وطنية جديدة مندمجة لفائدة الشباب المغربي. الرباط: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2020.

المملكة المغربية. دستور المملكة المغربية. الرباط: الأمانة العامة للحكومة، 2011.

المندوبية السامية للتخطيط. بحث وطني حول الشباب 2011 – تقرير تركيبي. الرباط: المندوبية السامية للتخطيط، 2011.

المندوبية السامية للتخطيط. نحو تنمية دامجة في المغرب. الرباط: المندوبية السامية للتخطيط، 2023.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، تعزيز استقلالية وثقة الشباب في المغرب، باريس: OECD، 2021.

وزارة الداخلية – المديرية العامة للجماعات الترابية. دليل إحداث وتفعيل آليات الحوار والتشاور للجماعات الترابية. الرباط: وزارة الداخلية، 2019.

Garcia de Paredes, M., and T. Desrues. "Unravelling the adoption of youth quotas in African hybrid regimes: evidence from Morocco." Journal of Modern African Studies 59, no. 1 (2021): 41–58.

WYDE Civic Engagement & European Partnership for Democracy. A Comparative Analysis on National Youth Policies. Brussels: WYDE/EPD, 2024.